ادارة المخاطر المصرفية في التعاملات المالية
بحث استطلاعي في بعض المصارف العراقية الاسلامية
Banking Risk Management in Financial Transactions
A research in Iraqi Islamic Banks

م.م. باسمة حازم محمد
Basma Hazem Muhammad
الجامعة التقنية الوسطى
المعهد الطبي التقني المنصور
basema-hazem@mtu.edu.iq:

م.م.عدنان ياسر محمد
Adnan Yasser Muhammad
الجامعة التقنية الوسطى
المعهد التقني بلد

ا.م.سميرة فوزي شهاب
Samira Fawzi Shehab
الجامعة التقنية الوسطى
المعهد الطبي التقني المنصور

تاريخ تقديم البحث: 2023/07/09
تاريخ قبول البحث: 2023/08/15

المستخلص

يهدف البحث الى تحليل وتقييم انواع المخاطر المتعلقة بالتعاملات المالية والتي تصاحب مختلف الأنشطة الإستثمارية، وطرق إدارتها بوسائل هادفة لتفادي الخسائر المتوقعة في الوقت المناسب ، إذ تواجه المصارف الإسلامية مخاطر أعلى نسبيا من تلك التي تواجهها المصارف التقليدية حيث انها مقيدة بقواعد واحكام الشريعة الاسلامية في انشطتها وصيغها المختلفة ، لذا تجسدت إشكالية بحثنا في ماهية المصارف الإسلامية وما أهم المخاطر التي تتعرض لها والتي تهدد استقرارها ونموها وكيف يتم إدارتها ، ولتحقيق هدف البحث طبق في عدد من المصارف العراقية الاسلامية والمدرجة في سوق العراق للاوراق المالية بعينة عشوائية بسيطة تمثلت بـ (المصرف العراقي الاسلامي – مصرف الجنوب الاسلامي – المصرف الوطني الاسلامي) وقد توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات أهمها ، ان الصيغ والاساليب المتوفرة للمصارف التقليدية المستخدمة في إدارة المخاطر ليست جميعها متاحة للمصارف الإسلامية وصيغها التمويلية على وفق احكام الشريعة الاسلامية وقدرتها على توليد الإيرادات والأرباح المتوقعة ، فضلا عن تباين مؤشرات أداء البنوك المعنية السالبة واحيانا المنخفضة وهذا لا يعني عدم القدرة في تحقيق الارباح انما كانت ضئيله على قدر المصاريف وسد العجز المتحقق نتيجة للمخاطر المتنوعة التي تتعرض لها ، ومن أهم التوصيات ، العمل ضرورة وجود اليات لادارة مخاطر المصارف الاسلامية متوافقة مع المتطلبات الرقابية والعمل على تطوير التشريعات التي تحكم عمل هذه المصارف والحرص على تطبيقها على وفق الضوابط الشرعية ، بالاضافة الى منع التراكمات المديونية في تعاملات المصارف المالية لتفادي اية مخاطر قد تتعرض لها.

الكلمات المفتاحية: المخاطر ؛ المرابحات ؛ القرض الحسن ؛ البيع بالاجل

Abstract

The research aims to analyze and evaluate the types of risks related to financial transactions that accompany various investment activities, and ways to manage them with purposeful means to avoid expected losses in a timely manner. Therefore, the problem of research has been reflected in what Islamic banks are and what are the most important risks to them that threaten their stability and growth and how they are managed. To achieve the objective of the research, it was applied in a number of Iraqi Islamic banks listed on the Iraq Stock Exchange with a simple random sample of (Iraqi Islamic Bank, Al-Janoob Islamic Bank, National Islamic Bank). The research has reached to a number of conclusions, The formulas and methods available to conventional banks used in risk

management are not all available to Islamic banks and their financing formulas in accordance with the provisions of Islamic Sharia and their ability to generate expected revenues and profits, Variation in the negative and sometimes low performance indicators of the concerned banks, and this does not mean the inability to achieve profits, but rather they were insignificant in relation to the amount of expenses and filling the realized deficit as a result of the various and risks to which they are exposed ,Among the most important recommendations, The need for mechanisms to manage the risks of Islamic banks that are compatible with the regulatory requirements, and to work on developing legislation that governs the work of these banks, and to ensure that they are applied in accordance with Sharia controls ,in addition to Preventing accumulations of indebtedness in the financial transactions of banks in order to avoid any risks that may be exposed to them.
Key words: risks; murabaha; good loan; deferred sale

1. المقدمة

تعد عملية قياس المخاطرة في الصناعة المالية منهجاً أساسياً ومهماً للحد من خطورتها وتأثيرها على العمل المالي ولا سيما العمل المصرفي ، حيث يسعى العديد من المختصين والمحللين الماليين والاكاديميين إلى وضع معايير أو مداخل وأساليب إحصائية تستخدم في قياس المخاطرة بصور تجعل عملية التنبؤ بما ينتج عنها مستقبلا أمراً قد يمكن السيطرة عليه قدر الإمكان ، فالمخاطر من أهم التهديدات التي تواجهها المؤسسات المالية وغير المالية بسبب التغيرات التي تشهدها الصناعة المالية العالمية التي عرضت المصارف إلى خسائر كبيرة خاصة بعد الازمة المالية العالمية عام 2008، لذلك برزت اهمية دراسة المخاطرة في المصارف بصورة عامة والمصارف الاسلامية بصورة خاصة للضرورة الملحة من اجل معالجة الكثير من السلبيات والتحديات التي تعاني منها الانشطة المصرفية والمالية ، فلابد من التركيز على الالية التي يمكن من خلالها تقليل المخاطر المالية لما لها من تأثير على درجة الثقة والامان من جهة وعلى مستوى الربحية من جهة اخرى.

لذلك اصبح ملزما من الهيئات الرقابية في معظم الدول أهمية اكتشاف المصارف لمخاطر عملها بهدف التجنب لتلك المخاطر ، بل والعمل على احتوائها لتعظيم العائد المتحقق والذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح ، والمصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية تهدف إلى الربح وليست جمعيات خيرية وان كان الفرق عن المصارف التقليدية هو ان ارباحها مباحة شرعا تبعا لقواعد الدين الإسلامي.

ففي العراق تعد المصارف الاسلامية جزء لايتجزأ من القطاع المصرفي العراقي إذ حقق هو الاخر نجاحات واضحة وملموسة على الرغم من الظروف الصعبة الطاردة في العراق بسبب نوعين من المشاكل منها ما يخص الاقتصاد العراقي بشكل عام ومنها ما يخص القطاع المصرفي بشكل خاص ، فقد تعاظمت المخاطر المحدقة بالبنوك الاسلامية واصبح هناك تغيرات واضحة المعالم في ظل تطورات التحرر المالي وتنامي الاستخدام للادوات المالية الجديدة ، وهناك دخول عامل مهم اخر هو عامل التكنولوجيا والذي اكسب ادارة المخاطر قوة متزايدة عند المصارف ، فقد ادرجتها لجنة بازل كاحد العناصر المهمة من اجل تحديد الملاءة المالية المصرفية ، لذلك سعت البنوك الاسلامية للبحث عن أساليب و طرق تحوطها قدر الامكان عن المخاطر والتي تختلف عن المصارف التقليدية التي لا تخدم طبيعة عملها، لذلك اصبح الشاغل الحقيقي للمصارف الاسلامية في كيفية ادارة مخاطرها والسيطرة عليها وتقييمها ومعالجتها ، فاذا كان الخوض في المخاطر لتحقيق الربح الاعلى يجب على ادارتها اختيار الطريقة الصحيحة كي لا يؤدي الى فقدان الارباح والفشل في عدم تحقيق الاهداف المنشودة للمصرف.

2. منهجية البحث والدراسات السابقة

2.1 مشكلة البحث

تكمن المشكلة التي على ضوئها حددت إدارة المخاطر المصرفية في تعاملاتها المالية هو ادراك التحديات والصعوبات التي تطرأ على بيئة العمل المصرفي الاسلامي فيما تواجهة من مخاطر مصرفية تهدد استقرارها ونموها وكيفية التركيز على الالية والامكانات والقدرات التي تمتلكها المصارف الاسلامية التي من خلالها يمكن تقليل وتحجيم مخاطرها المصرفية قدر الامكان ، ومن خلال ما سبق يمكن ان تحديد المشكلة في الاجابة على التسأولات الاتية :

1- ما اهم المخاطر التي تتعرض لها التعاملات المالية الاسلامية ؟
2- ما اهم اليات التحوط المستخدمة في ادارة مخاطر التعاملات المالية الاسلامية ؟
3- ما الضوابط التي تعمل وفقها المصارف الاسلامية في العراق لادارة مخاطرها ؟

2.2 اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في تسليط الضوء على وظيفة القطاع المصرفي بشكل عام والقطاع المصرفي الاسلامي بشكل خاص ودوره في عجلة التنمية الاقتصادية فضلا عن التوجه لبيان اهمية ادارة المخاطر المصرفية والتخفيف من حدتها وما الاليات التي سيعتمدها المصرف لتحجيمها في الوقت الملائم .

2.3 اهداف البحث

ويهدف البحث الى تحقيق الاتي :

1- تحليل وتقييم انواع المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها المصارف الاسلامية وكيفية ادارتها والتخفيف من حدتها في تعاملاتها المالية
2- بيان مؤشر معدلات النمو لمكونات ايرادات صيغ التمويل الاسلامية للمصارف عينة البحث
3- تسليط الضوء على المخاطر المرتبطة بالانشطة المصرفية عامة ومخاطر صيغ التمويل الاسلامي خاصة
4- ابراز دور المصارف الاسلامية في تقديم منتجات مالية وفق قواعد حكيمة تعكس المخاطر المحددة للعقود المالية الاسلامية

2.4 فرضيات البحث

يستند البحث على خمس فرضيات رئيسة :-

1- **الفرضية الرئيسة الاولى H1** : توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مقياس **الائتمان** الممنوح وصيغ التعاملات المالية (المرابحات ، المشاركات، تمويل المشاريع، والقرض الحسن) في المصارف الاسلامية.
2- **الفرضية الرئيسة الثانية H2** : توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مقياس **الاستثمار** وصيغ التعاملات المالية (المرابحات ، المشاركات، تمويل المشاريع، والقرض الحسن) في المصارف الاسلامية.
3- **الفرضية الرئيسة الثالثة H3** : توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مقياس **الايرادات** وصيغ التعاملات المالية (المرابحات ، المشاركات، تمويل المشاريع، والقرض الحسن) في المصارف الاسلامية.
4- **الفرضية الرئيسة الرابعة H4** : توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مقياس **السيولة النقدية** وصيغ التعاملات المالية (المرابحات ، المشاركات، تمويل المشاريع، والقرض الحسن) في المصارف الاسلامية.
5- **الفرضية الرئيسة الخامسة H5** : توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مقياس **الودائع** وصيغ التعاملات المالية (المرابحات ، المشاركات، تمويل المشاريع، والقرض الحسن) في المصارف الاسلامية.

2.5مجتمع وعينة البحث

أ- **مجتمع البحث :** تمثل مجتمع البحث بعدد من المصارف الاسلامية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية

ب- **عينة البحث :** للتوصل الى افضل النتائج تم اختيار عينة البحث بشكل عشوائي بسيط متمثلة (المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية ، مصرف الجنوب الاسلامي للاستثمار والتمويل ، المصرف الوطني الاسلامي).

2.6 اساليب جمع البيانات

أ- الجانب النظري

تم استخدام الادبيات المالية والمقالات والبحوث العلمية المنشورة في المجلات العربية والعالمية الرصينة والمواقع الالكترونية (الانترنت) من أجل تعزيز الجانب النظري وتحقيق هدف البحث .

ب- الجانب التطبيقي

تم الاعتماد على البيانات المالية للحسابات الختامية (كشف الدخل – الميزانية العمومية) لعدد من المصارف العراقية الاسلامية عينة البحث والمدرجة في سوق العراق للاوراق المالية / هيئة الاوراق المالية

2.7 مقياس البحث

للوصول الى افضل النتائج تم الاعتماد على مؤشرات المقاييس (المتوسط الحسابي ، الانحراف المعياري ، معامل الاختلاف، معدل النمو)

2.8 حدود البحث

1- **الحدود المكانية :** طبق البحث في عدد من المصارف العراقية الاسلامية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

2- **الحدود الزمنية :** تمثلت بالبيانات المالية للحسابات الختامية للمصارف العراقية الاسلامية عينة البحث (كشف الدخل والميزانية العمومية) للمدة من 2016 ولغاية 2020 من سوق العراق للاوراق المالية / هئية الاوراق المالية.

3.9 بعض الدراسات المسائية

1) الدراسات العربية

1- (دراسة حمادي، 2014)	مصادر واثار مخاطر صيغ التمويل الاسلامي في المصارف الاسلامية
هدف الدراسة	1-تسليط الضوء على المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي عامة ومخاطر التمويل على وفق الصيغ التمويل الاسلامية خاصة 2-التعرف على نسبة مساهمة كل من الصيغ الاستثمارية والايرادات المتحققة وتأثير ذلك على كل صيغة من الصيغ الاسلامية 3-توجية ادارات المصارف نحو ادارة المخاطر واعطاء الموضوع الاهمية البالغة كما ونوعا
الاستنتاجات والتوصيات	1-تعرض المصارف الاسلامية الى عدة انواع من المخاطر تكون نابعة من صيغ التمويل الاسلامي واليات تنفيذها 2-قدمت صيغ للتمويل بالمشاركة اسلوبا في استثمار وتوظيف الموارد من خلال انطلاقها لاحكام الشريعة الاسلامية ومحاولة تطبيق افكار النظام الاقتصادي الاسلامي كونها مؤسسات مالية تسعى الى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية
2- (دراسة حمودي واخرون ، 2019)	ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية العراقية باستخدام نموذج البرمجة التربيعية (دراسة لعينة من المصارف الاسلامية في العراق)
هدف الدراسة	1-تحليل اهم انواع المخاطر وامكانية ادارتها التي تتعرض لها المصارف الاسلامية 2-ادارة المخاطر التي تتعرض لها المصارف الاسلامية من خلال استخدام نماذج كمية (نموذج البرمجة التربيعية) 3-بناء المحافظ الاستثمارية الكفوءة لتكون امام المستثمر مجموعة محافظ تحمل عئد ومخاطر معينة
الاستنتاجات والتوصيات	1-ان المصارف الاسلامية تتحمل مخاطرة اعلى من المصارف الربوية بسبب الانشطة التي تمارسها تلك المصارف 2-حساسية المحافظ الاستثمارية المثلى بالنسبة للتغيرات في العائد المتوقع والمخاطرة فكلما زاد العئد زادت المخاطرة 3-نتائج المحفظة الاستثمارية وعلى وفق نموذج البرمجة التربيعية تشير الى ان نتائج مخاطر المحفظة والانحراف المعياري يتوقف على اعتبار المستثمر اذا قبل بعائد معين تقابلة مخاطرة معينة نظير ذلك

2) الدراسات الاجنبية

(Bin Ilias ، 2012) -1	**Risk Management in Islamic Banking**
هدف الدراسة	الهدف الاساس للدراسة هو التعرف على انواع المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية الاسلامية وتحليل واقتراح استراتيجيات لادارة المخاطر بكفاءة في المصارف الاسلامية من اجل تقليل حجم المخاطر والعمل ضمن مستويات المخاطر المحتمله
الاستنتاجات والتوصيات	1-تمتع المصارف الاسلامية بنظام افضل لمراقبة المخاطر ووضع سياسات واستراتيجيات تعمل على تخفيف المخاطر في بيئة العمل المصرفي 2-ادارة المخاطر مهمة للغاية في الخدمات المصرفية الاسلامية إذ ان العديد من المنتجات تعتمد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وبالتالي فان قياس كل نوع من انواع المخاطر والتعرف عليه ضروري للغاية في المصارف الاسلامية
(Labidi&Grira ، 2021) -2	**Banks, Funds, and risks in islamic finance**
هدف الدراسة	الفهم الجيد للمخاطر التي تنطوي عليها والتي من شأنه أن يساعدهم على تنظيم ومواجهة التطور السريع للقطاع الذي يضاف إليه الاضطراب الناجم عن ابتكارات التكنولوجيا المالية ، فضلا عن مناقشة التحديات التي يواجهها المنظمون الذين يحتاجون إلى بناء أطر رقابية مشتركة تدمج كلاً من الأنظمة المالية الإسلامية والتقليدية
الاستنتاجات والتوصيات	1- تثير مخاطر الامتثال للشريعة تحديات إذ أن فقدان الثقة في إطار الامتثال للشريعة قد يؤثر على السيولة والملاءة للنظام المالي الإسلامي وقد يكون له تداعيات خطيرة من حيث المخاطر النظامية والاستقرار المالي 2- التركيز على الخدمات المصرفية الإسلامية وخدمات الاستثمار الإسلامية ، وإدارة الصناديق الإسلامية التي تشمل في عالمها الاستثماري المكونات الرئيسة لأسواق رأس المال الإسلامية (أي الأسهم والصكوك الإسلامية) 3- تميل آليات إدارة المخاطر المتوفرة في إطار التمويل الإسلامي إلى التأكيد على تقاسم المخاطر بدلاً من تحويل المخاطر والحد من استخدام آليات التحوط التقليدية مثل المشتقات.

3. الجانب النظري

3.1 مفهوم ادارة المخاطر

كلمة خطر هي مستوحاة من المصطلح اللاتيني Risque Rescas اي ما يدل على الارتفاع في التوازن وحدوث تغير ما مقارنة مع ما كان منتظرا [5] . إذ ينطوي العمل المصرفي بطبيعته في تحمل مجموعة من المخاطر المتنوعة بتنوع الخدمات التي يقدمها للاخرين وهو ما شغل فكر الباحثين والمحللين حول الكيفية التي يمكن ان يعملوا على تقليلها او الاحتياط من تأثير المخاطر على العمل المصرفي فالخطر هو "مقياس عدم التأكد حول العائد من الاستثمار في المستقبل" [6] .

ولجنة التنظيم المصرفي وادارة المخاطر عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الامريكية (Financial Services Roundtable FSR) عرفت المخاطر " احتمال حصول الخسارة أما بشكل مباشر من خلال نتائج الاعمال او خسائر في رأس المال أو بشكل غير مباشر من خلال قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق اهدافة والتي تؤدي الى اضعاف قدرة البنك على الاستمرار في ممارسة نشاطاته من جهة وقدرته في استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة اخرى" والمخاطر "هي احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين" أي الاختلاف بين العائد الفعلي والعائد المتوقع [7] .التطور التقني المطرد في الصناعة المصرفية من ناحية ، والتطور في استخدام الوسائل والأموال الإلكترونية من ناحية أخرى، أدى إلى زيادة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك وتنوعها، وزيادة تعقيد العمليات المصرفية في سوق سمته المنافسة الشديدة ، باعتبار ان المصارف من المنشأت ذات الطبيعة التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف اشكالها ، لذا أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة من قبل الادارة العليا و توليها اهتماما خاصا بالدراسة والتحليل لمحاولة تجنبها [8] . فالمصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية تهدف إلى الربح وأرباحها مباحة شرعا تبعا لقواعد الدين الإسلامي ، لذا فإن حسن إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية يتمثل بأربع مراحل أساسية[9] .

- ما المخاطر التي تتعرض لها انشطة الصيرفة الإسلامية.

- ما المخاطر التي يرغب المصرف في التعرض لها، والتي يمكن لرأس المال تحملها.
- قدرة ادارة المصرف على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة.
- المراقبة من قبل الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب من اجل تعظيم عائدها مقابل تخفيض انعكاسات المخاطر.

والاهتمام العالمي بالمخاطر المصرفية واثرها على نمو المصارف أصبح هذا يتطلب ادارة تكون قادرة على التعامل مع تلك المخاطر وتقييم أهمية تلك المخاطر للمؤسسات التي تتضمن عوامل عديدة تساعد على الحد من هذه المخاطر كالعوامل المالية والتشريعية والتنافسية والامنية ، والتحكم على وفق منهجية علمية وسليمة ، لهذا فأن ادارة المخاطر تعتبر من المستجدات التي طرأت على هيكلية النظام المصرفي العالمي وانعكس تأثيره على نظامنا المصرفي ، وادناه مراحل عملية إدارة المخاطر كونها مراحل تتصف بالتكامل والاستمرارية في الواقع العملي الشكل 1 [10]:

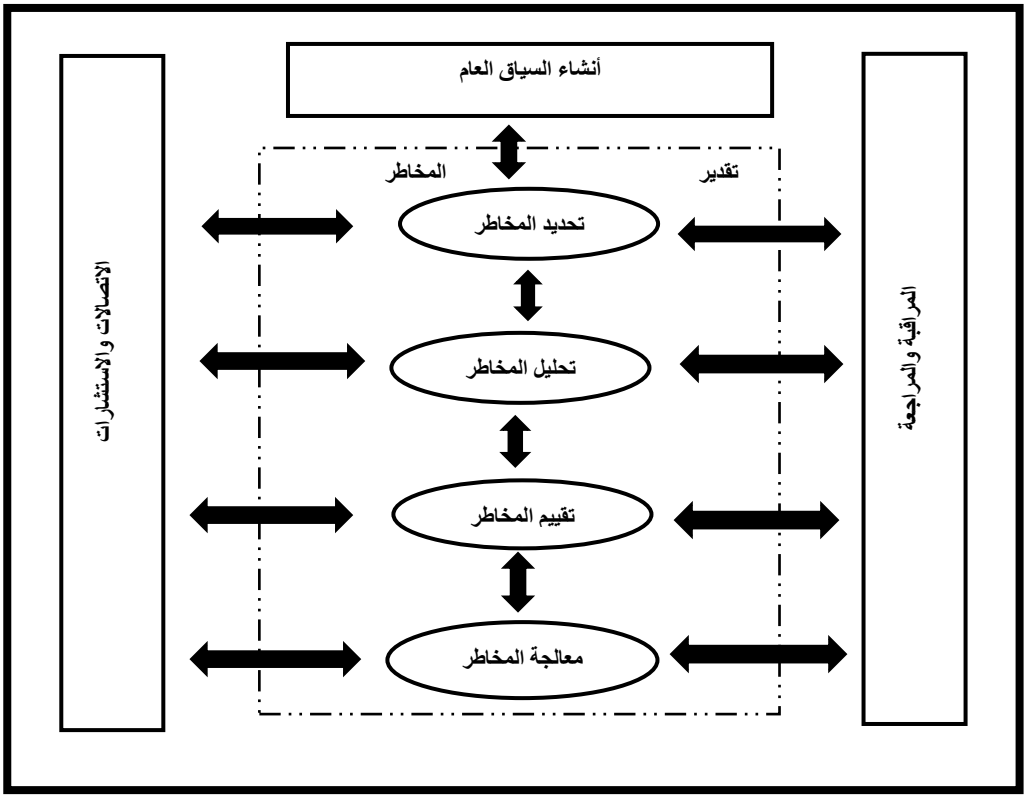

الشكل.1 مراحل عملية ادارة المخاطر

المصدر: العنزي،سعد علي حمود ، والدليمي، اراك عبود عمير(2015)،ادارة المخاطر وفوائدها في المنظمات،مجلة جامعة الانبارللعلوم الاقتصادية والادارية،مجلد7،عدد13، ص 269.

1- **مرحلة انشاء السياق العام** : المرحلة الاولى في عملية إدارة المخاطر وتشير الى الجوانب البيئية والمخاطر وبوقت مبكر لأهميتها في نجاح أو فشل العملية وانشاء السياق العام يسهم في تصميم عملية إدارة مخاطر فاعلة وتحديد العايير والمخاطر التي يجب إدارتها وتسهم أربع خطوات في أنشاء سياق المخاطر وكالاتي:-

- ✓ السياق الداخلي: البيئة الداخلية للمؤسسة وتسعى خلالها تحقيق اهدافها.
- ✓ السياق الخارجي: البيئة الخارجية للمؤسسة وتسعى ايضا لتحقيق اهدافها.
- ✓ سياق إدارة المخاطر: تحديد الاهداف والاستراتيجيات لانشطة المؤسسة الحالية والمستقبلية في إدارة المخاطر.
- ✓ سياق وضع معايير تقييم المخاطر: يتم من خلالها تحديد وتقييم مستويات المخاطر المقبولة وغير المقبولة لاي نشاط في المؤسسة.

2- **مرحلة تحديد المخاطر:** مرحلة تحدد وتكشف المخاطر المحتملة بسبب تغيرات البيئة الداخلية والخارجية والهدف من تحديد المخاطر هو تقديم قائمة بالاحداث التي سيكون لها اثر على نشاطات المؤسسة فضلا عن تطوير المعلومات الاولية حول مجموعة واسعة من عوامل الخطر والتي يتم تقليلها من خلال هذه العملية.

3- **مرحلة تحليل المخاطر:** وتتضمن تقنيات كمية تستخدم بشكل واسع في الصناعة كتحليل السيناريو وتحليل القيمة المتوقعة وتقييم البرنامج وتقنيات المراجعة ، أما المخاطر النوعية تتضمن المخاطر المتعلقة بالالتزام التعاقدي والاختلافات بالتصميم وتقييم مخاطر الحاجات الملحة وتحليل الفرضية .. الخ.

4- **مرحلة تقييم المخاطر:** وتعتبر من أهم المراحل لاتخاذ العديد من القرارات المهمة والاساسية وتساعد الادارة في معالجة المخاطر من خلال الاخذ بنظر الاعتبار العديد من عوامل الوقت والجودة والموارد المتاحة.

5- **مرحلة معالجة المخاطر:** مرحلة تحديد الاستجابة للمخاطر ومعالجتها من خلال اتخاذ الاجراءات الملائمة والتي تعطي احتمالات النجاح الاكبر ، إذ ان معالجة المخاطر والاستجابة يتطلب وصف المخاطر والاحداث المثيرة بالشكل الصحيح ، ومرحلة المعالجة تتضمن الاساليب التي تعالج المخاطر وتجعلها مقبولة فضلا عن امكانية السيطرة عليها من خلال مدخلين ،أولهما التقليل من احتمال حدوث المخاطر وثانيهما تقليل نتائج المخاطرة على اعمال المؤسسة.

6- **مرحلة المراقبة أو المراجعة :** تهدف هذه المرحلة الى خلق الضبط وتنظيم السيطرة على مخاطر البيئة المختلفة على المؤسسات وابقائها ضمن الحدود من خلال تقييم جودة نظم الرقابة والمراجعة الدورية ، إذ ان هذه المرحلة تؤكد على الاحتفاظ بمسارات المخاطر المحدودة ومراقبة المخاطر المتبقية وتحديد المخاطر الجديدة فضلا عن المراجعة والتقييم للمخاطر بموجب خطة إدارة المخاطر والاجراءات التصحيحية الموضوعة .

ويتفق الباحثون مع ما سبق انه في ظل التطورات المالية واستخدام الادوات المالية الحديثة ودخول عامل التكنولوجيا اكسب اهمية متزايدة لدى المصارف والتي حددتها لجنة بازل كاحد المحاور المهمة لتحديد الملاءة المصرفية ، لذا على المصارف السعي في البحث عن اساليب وطرق تحوطيه والعمل على وضع المقترحات والمعالجات للتصدي لها والسيطرة في حدود التأثير المنخفض وقد ظهرت الحاجة الى اعداد ضوابط ادارة المخاطر لدى المصارف الاسلامية بما يتوافق مع معايير مجلس الخدمات المالية الاسلامية ووثيقة لجنة بازل في ادارة المخاطر ضمن المواصفة الدولية (ISO2009:31000) .

3.2 المصارف الاسلامية

المصرف الاسلامي مؤسسة مالية تعمل في اطار اسلامي ، وقد نشأت الحاجة لها لحاجة المجتمعات الاسلامية من اجل ايجاد صيغ عمل استثمارية للتعامل المصرفي تتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية بما تحرم الربا واستخدام الفائدة[11] . كما جاء في الاية الكريمة " واحل الله البيع وحرم الربا" (سورة البقرة: آية 275) . إذ بدأت فكرة ايجاد بنوك لا ربوية تقوم باعمال الصيرفة الشاملة وتحقيق الاهداف الاقتصادية لكن بقانون الشريعة الاسلامي ، وظهرت هذه الفكرة في منتصف الثلاثينيات وتحديدا في الريف الباكستاني عندما تم انشاء صناديق للادخار بدون فائدة وكذلك في ماليزيا بداية الاربعينيات عام 1940 وتبعتها دول جنوب اسيا في الخمسينات [2] . فضلا عن محاولات بسيطة في الدول العربية لتطبيق الشريعة الاسلامية كجمهورية مصر في عام 1963 ودول الخليج في السبعينيات للتركيز على صياغة الاسس الفكرية لاساليب التمويل وتقديم القروض بدون فوائد وهذا القطاع أصبح الجزء الأكثر نموًا وتوسعا ليصبح لاعبًا مهمًا في الأسواق المالية الدولية ففي التسعينيات تم انشاء اول مصرف اسلامي في العراق عام 1993 سمي "المصرف العراقي الاسلامي" من اجل دعم القطاع المصرفي بشكل عام والقطاع المصرفي العراقي بشكل خاص لدعم عملية التنمية المستدامة في البلد ، وقد اشارات الدراسات والابحاث المهتمة بالعمل المصرفي الاسلامي الى الانجازات المتحققة خلال العقود الثلاثة الماضية وانها لم تغفل التحديات والمعوقات التي واجهت المصارف الاسلامية بسبب الظروف والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والقانونية [12] .

وعرفته منظمة المؤتمر الاسلامي (OIC) "مؤسسة مالية تنص قوانينها وقواعدها واجراءاتها على الالتزام بمبادئ الشريعة الاسلامية وحضر استلام ودفع اية فوائد على عملياتها وانشطتها" [13] . والمصارف الاسلامية تعمل على تحقيق أهداف مجتمع أكثر إنصافًا مع توزيع أفضل للدخل الجيد ، وتعزيز الأنشطة التجارية الأخلاقية ، فضلا عن إنشاء نظام مالي عادل ومنصف حيث لا يستفيد الأغنياء على حساب الفقراء وإزالة عدم التأكد في التعاملات التجارية [14] . لذا تشمل صناعة الخدمات المالية الإسلامية مجموعة متنوعة بشكل متزايد من المؤسسات مثل التجارية والاستثمارية وشركات التأمين المتبادل ، ومع ذلك يجب ان يكون هناك إدارة فعالة للمخاطر في المصارف الإسلامية تستحق اهتماماً خاصاً وفهم افضل لمواجهتها [15] .

3.3 اهداف المصارف الاسلامية

الهدف من إنشاء مصرف إسلامي هو تعزيز وتطوير تطبيق المبادئ والقوانين في المعاملات المالية والمصرفية وشؤون الأعمال ذات الصلة وتعزيز شركات الاستثمار والشركات والاهتمامات التي يجب أن تنخرط في الأعمال التجارية على النحو المقبول والمتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ودوره في الاقتصاد ومن اهدافه [16] :-

1- تقديم خدمات مالية معاصرة متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية .
2- المساهمة في التنمية الاقتصادية والازدهار ضمن مبادئ العدالة الإسلامية وتحقيق الاستخدام الرشيد لموارده المالية المتاحة .
3- يعمل على توفير رؤوس الاموال اللازمة لتمويل المشاريع والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية .
4- يعمل على تشجيع الاستثمار والادخار بدلا من الاكتناز وفق طرق جديدة .
5- العدل والإنصاف ، إذ تعتمد المصارف الإسلامية على مبدأ مهم وهو مبدأ تقاسم الأرباح أي يتقاسم كل شيء مع العميل في الارباح والخسائر .

3.5 أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف الاسلامية

المخاطر هي الانحراف السلبي غير المرغوب به في النتائج التي يمكن ان تحدث خلال مدة معينة ، فهي احداث محتملة وغير متوقعة ترتبط باللاتأكد وتحمل في طياتها الضرر الذي تتعرض له البنوك على اختلاف انواعها والتي تخلق عوائق في طريق تحقيق اهدافها[17]. وقد طورت لجنة بازل (3) للرقابة على المؤسسات المصرفية مجموعة من التدابير والاصلاحات المصرفية من اجل تعزيز وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي[18] . فالغرض من معرفة وتحليل المخاطر ليس القضاء عليها وانما الحصول على بعض السيطرة عليها وإدارتها بطريقة تقلل من آثارها الضارة ،وهناك اختلافات كبيرة بين البنوك الإسلامية والتقليدية في إدارة المخاطر المصرفية [19] :

1- في الصيرفة الإسلامية لا يتم دفع أو تحصيل الفائدة "ربا" مقابل أي معاملة أو خدمة مقدمة من أجل ضمان العدالة وعدم استغلال نقاط ضعف الطرف الآخر.
2- توجيه استثمارات البنوك الاسلامية إلى قطاعات حلال معتمدة من الشريعة الإسلامية ، باستخدام هياكل التمويل الإسلامية (المضاربة ، المشاركة ، والإجارة .. الخ) .
3- تقاسم المستثمر الأرباح أو الخسائر الناتجة عن أعمال المؤسسة عند استثمار الاموال .
4- (عدم اللاتأكد أو المخاطرة أو المضاربة) ، محظور بموجب الشريعة الإسلامية ، إذ تفرض على الأطراف المتعاقدة معرفة كاملة بالقيم المقابلة التي يراد تبادلها عند معاملاتهم ، فضلا عن عدم ضمان البنوك الإسلامية القيمة الرأسمالية للاستثمار أو العائد على الاستثمار.

والبنوك الاسلامية تواجه نوعين من المخاطر وهي [20] :-

أ-مخاطر تشترك فيها مع المصارف التقليدية : إذ ان هذه المصارف تواجه العديد من المخاطر (كمخاطر الائتمان ، مخاطر السيولة ، مخاطر السوق ، المخاطر التشغيلية مخاطر السمعة ، المخاطر الالكترونية) وهذه المخاطر بطبيعتها تتغير في المصارف الاسلامية كونها تتقيد بمبادئ الشريعة الاسلامية ومن أهمها :

1- **مخاطر الائتمان:** مخاطر عدم الوفاء من قبل الطرف الاخر بتسديد الدين بالموعد المحدد بما يؤدي الى وقوع المصرف في الخطر ، خاصة ان البنوك الاسلامي تواجه هذا النوع من المخاطر في ادوات التمويل الاسلامي التي تعتمد على عقود المداينة ، إذ أن المشاركة والمرابحة والمضاربة والإجارة وبيع التقسيط هي بيوع آجلة يتولد عنها ديون في سجلات المصرف ينشأعنها مخاطر الائتمان المرتفعة والاساسية [21]. وبما ان المصارف الاسلامية تتعامل على وفق احكام الشريعة الاسلامية وابتعادها عن الفائدة الربوية فهي تعمل على تقديم تسهيلات مالية ومصرفية للمستثمرين والعملاء بادوات الصيرفة الاسلامية كالمرابحة والمشاركة والاجارة وباقي الادوات الاخرى وهذا يكون التوظيف الأساسي لأموالها وفقا لهذه الصيغ المتعددة وبطريقة غير مباشرة ، لذا نجد الائتمان هو القدرة على الاقتراض وشراء السلع مقابل وعد بالدفع في المستقبل وهذا يعرضها لعدد من المخاطر الائتمانية مع العملاء نتيجة التأخير في السداد بالوقت المحدد أو بالكامل أو بقدرة المدين على التسديد في الوقت المحدد للسداد أو المماطله بالشروط المتفق عليها في العقد في كل ما ينتج عنه بصيغ التمويل الإسلامية[22]. ومخاطر الائتمان لا تزال السبب الرئيس والمهيمن في الفشل والازمات المصرفية في كثير من دول العالم ، فضلا عن ان ادارة مخاطر الائتمان للمصارف الاسلامية تكون معقدة بسبب حقيقة انه لا يمكن فرض اي فائدة أو عقوبة أو اي فرض معين والذي قد ينتج عنه تأخير السداد من قبل العملاء لمعرفتهم بذلك وهذا يؤثر سلبا على افاق ونمو المصرف وقدرته التنافسية [23].

2- **مخاطر السيولة:** السيولة والربحية هدفان تسعى المصارف الى تحقيق عملية التوازن بينهما فالاول لتجنب مخاطر الافلاس والثاني للاستمرار والنمو والبقاء ومخاطر السيولة تتمثل في عجز المصرف عن الوفاء بالتزماته عندما يكون غير قادر عن توليد القيم النقدية مع انخفاض الودائع أو الزيادة في موجوداته فالسيولة من المخاطر الكبرى والحاسمة لانها تؤدي الى الافلاس والتي تكون ناتجة عن عدم التوازن بين تدفقات المصرف النقدية الداخلية والخارجية [24] . ولذلك نجد ان مخاطر السيولة اكثر صعوبة في المصارف الاسلامية كونها لا تستطيع الاقتراض بفائدة لتغطية احتياجاتها من السيولة عند الضرورة القصوى ، فضلا عن لا تستطيع بيع موجوداتها الا بقيمتها الاسمية [25]. من خلال ذلك نجد ان السيولة في المصارف التقليدية لا تمثل صعوبة وخطر مثلما تكون وتظهر في المصارف الاسلامية كونها لا تتعامل بالفوائد الربوية وتستثمر اموالها في مشروعات اقتصادية تقوم على المشاركة بالربح والخسائر ولا شك ان هذه المشاريع تحتاج الى سيولة دائمية[26] .

3- **مخاطر السوق:** هي تغيرات ناتجة عن ظروف طارئه في السوق تتعلق بالنشاط الاقتصادي والمالي وبالتالي تنعكس في اسعار الفائدة ناتجة عن التقلب في اسعار المنتجات فضلا عن التغير باسعار الاوراق المالية والعملات الاجنبية ، ومخاطر التضخم والكساد فهي مخاطر تتعرض لها الاستثمارات بما يتعلق بالسندات الحكومية او الاستثمارات الادخارية والذي ينتج عن مخاطر انخفاض قيمتها الشرائية [27] . ومن انواع مخاطر السوق في المصارف الاسلامية :

أ- **مخاطر اسعار الصرف** : تتعرض المصارف لتقلبات في اسعار صرف العملات الاجنبية والتغيرات خلال بيع وشراء الموجودات او انخفاض في غالبية الاسهم او ارتفاع عملة معينة مقابل العملات الاخرى ، لذلك يجب تجنب حدوث اي من التغيرات من خلال تحديد عمليات البيع والشراء للعملة وبشكل فوري دون التعامل بنظام الاجل خشية التعرض لاي متغيرات [28] .

ب- **مخاطر اسعار السلع** : المخاطر الناتجة من تقلبات اسعار السلع حيث ان المصرف هو مالك السلعة في مدة معينة كمخزون بقصد البيع او دخولة في عقد استصناع او عقد سلم او يمتلك عقارا او ذهبا او معدات واليات بغرض ايجارها بعقود اجارة تشغيلية وبالتالي انخفاض الاسعار بشكل لم يتوع يؤدي بالتاكيد الى خسائر محتملة .

ت- **مخاطر اسعار الاوراق المالية** (الاسهم والسندات: تقلبات الاسعار في اسواق رأس المال سواء كان بفعل عوامل حقيقية او مصطنعه او غير اخلاقية كالمغامرة والاحتكار وعمليات الاحراج في البيع والشراء وهذا بدوره يؤثر على القيمة السوقية للورقة المالية.

4- **المخاطر الاخلاقية** : طبيعة العلاقة بين المصارف والمستثمرين تتطلب قدرا من الصفات الاخلاقية الحميدة والتي تعد ركيزة من ركائز نجاح الاستثمار كالامانة والصدق والسمعة وفقدانها يؤدي الى رفع نسبة المخاطر لما لها من تأثير على الحقوق والالتزامات كالتزوير والاحتيال والتلاعب من قبل المستثمر بعدم تزويد المصرف بالمعلومات الصحيحة عن ادارة امواله وحساباته المالية بالمشروع الاستثماري [29] .

5- **مخاطر التشغيل** : مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاية العمليات الداخلية وضعف الافراد والاحداث الخارجية ونقص انظمة المعلومات وضعف الاجراءات وتنظيم حجم العمل كما تشمل المخاطر القانونية التي اعتبرتها اتفاقية بازل للرقابة المصرفية جزءاً من مخاطر التشغيل ، ومخاطر التشغيل يمكن أن تنتج عن عوامل داخلية أو خارجية وتسبب خسائر للمصرف بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ومن هذه المخاطر(مخاطر العمليات ، مخاطر الموظفين ، مخاطر نظم المعلومات ، مخاطر الاحداث الخارجية) [30].

6- **مخاطر السمعة** : المخاطر الناجمة عن عدم قدرة المصرف في ادارة نظمه بكفاءة او حدوث اختراق مؤثر عند تلبية احتياجات العملاء من سحوبات او تقديم خدمات الكترونية بمعايير الدقة والامان والسرية او عدم مطابقة خدماتها على وفق الشريعة أو الدعاية السلبية في كيفية ممارسة اعمالها مما يؤثر على مركزها وسمعتها وارباحها وسيولتها [31] .

7- **المخاطر الالكترونية** : مخاطر الخسائر الناجمة عن التوسع في الانشطة الالكترونية التي خلقت تحديات كبيرة امام المصارف والجهات الرقابية لضعف الادارة والعاملين للخبرة الكافية للتعامل مع النظم والاجهزة الالكترونية واختراق النظم والبطء في تلبية متطلبات المستخدمين ونتيجة التطورات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات المالية والاتصالات يترتب على المصارف الدقة والحذر الشديد عند تعرضها لمثل هذه المخاطر مما يتطلب من المصارف وضع الاجراءات والنظم وتقييمها ورقابتها والتحكم بها [32] .

لذا يتفق الباحثون مع ما سبق يجب على المصارف ان تكون على بينه من طبيعة المخاطر التي يتعرضون لها وان تكون هناك ادارة كفوءة قادرة على تحمل المخاطر وتبعاتها نتيجة التطورات التكنولوجية وزيادة حدة المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية فقد اصبح علم ادارة المخاطر جزء لا يتجزء من مسؤولية المراقبين والمشرفين والمتابعين والادارة في معرفة المخاطر التي يتعرضون لها من خلال اعداد منهجية للتحليل والتقييم والمراقبة في تحديد احتمالية اي خطر معين للتقليل من حدته باجراءات استباقية ووضع خطط للتخفيف من اثاره وتبعاته قدر الامكان .

ب-**مخاطر تنفرد بها المصارف الاسلامية** : تنفرد صيغ التمويل الاسلامي بمخاطر تميزها عن مخاطر المصارف الاخرى (مخاطر المشاركة والمضاربة ، مخاطر المرابحة ، مخاطر الاجارة ، مخاطر السلم ، مخاطر الاستصناع) كونها تتقيد بمبادئ الشريعة الاسلامية ، ومن أهمها [33]:

1-**مخاطر المشاركة والمضاربة** : مخاطر ناشئة عن عدم الدفع من قبل الشريك الاخر نظير مشاركته بالربح او حالات التأخير عند الدفع او التغيرات الناتجة في الاسعار او عدم دراسة المشروع او تلف البضاعة بيد المضارب او الحصول على ربح اقل مما متوقع الحصول عليه وتجاوز المدة اللازمة للتمويل دون اكمال الصفقة ، وتزداد المخاطر بالمشاركة والمضاربة كلما نتج عن قلة الضمانات وضعف كفاءة المصارف في دراسة وتقييم المشاريع فضلا عن الاختيار الخاطئ للزبون.

2-مخاطر المرابحة : مخاطر الخسائر الناتجة عن عقود المرابحة تختلف في طبيعتها عن عقود المشاركة او المضاربة إذ ان مستواها واحتمال حدوثها اقل واسلوب المرابحة من الانشطة الرئيسة في المصارف الاسلامية كونها تحقق ربحا في الاجل القريب وهذا يعود بتنويع عوائد المصرف وجذب الودائع وتوظيفها ، وتنشأ من خلال [34] :

- مخاطر تنشأ عن تخلف العميل الامر بالشراء عن التسديد إذ لا يوجد شرط جزاء عن التأخير في عملية التسديد لذلك تحرص المصارف الاسلامية ان تجد كفيل له المقدرة على تغطية عجز الكفيل في حالة عدم السداد.
- رفض التوقيع من قبل العميل عندما تكون البضاعة ملك المصرف وقبل ان ان ينقلها للعميل إذ يحق للمصرف بيعها لطرف ثالث واذا كانت بنفس الثمن انتفت المخاطرة في هذه الحالة ، اما اذا باعها المصرف باقل من قيمتها فيعوض قيمة الخسارة من خلال التأمين النقدي المودع لديه من قبل العميل الامر بالشراء او كفيله .
- رفض العميل البضاعة وعدم استلامها لوجود عيب فيها ، ولا يحق للمصرف المطالبة بالتعويض من قبل العميل في حالة رفض قبول البضاعة واعادة قيمتها له ،لذا تكمن المخاطر الناشئة في تحمل المصرف الخسائر الناجمة عن ذلك بالكامل .

3-مخاطر الاجارة : عقد على منفعة مباحة لمدة معلومة من عين معلومة أو موصوفه في الذمة او عمل بعوض مشروع معين ومخاطر عقود الاجارة مخاطر ملكية تحدث نتيجة التقادم او التلف او الانخفاض في قيمة الاصل التي لا يستطيع المصرف تحويلها الى المستأجر او تنشأ بسبب تخلف المستأجر عن السداد لباقي اقساط الاصل او الرفض بعدم تملك الاصل بعد انتهاء عقد الاجارة من قبل المستأجر وتكون على هيئة عقود تمثل الاتي [35]:

- عقود اجارة تشغيلية : لا يسبقها وعد بالتمليك للموجودات المؤجرة.
- عقود الاجارة المنتهية بالتمليك : تأجير منتهي بالاقتناء أي وعد بتمليك العين المؤجرة إلى المؤجر في نهاية مدة الإجارة أو في أثنائها عن طريق الهبة او البيع بثمن غير رمزي او البيع التدريجي ..الخ.

4-مخاطر السلم : مخاطر عدم التزام الزبون بتسليم البضاعة في الموعد والمواصفات المحددة والمتفق عليها عند ابرام العقد أو مخاطر التغيرات في الاسعار خاصة عند انخفاض قيمة البضاعة المطلوب تسليمها ، فضلا عن المخاطر التي يتحملها المصرف من تكلفة اضافية عند التخزين والتأمين او التلف او تغير الاسعار او مخاطر الكوارث الطبيعية التي قد تؤدي الى عدم استطاعة الزبون التسليم للسلعة وانخفاض جودتها [2].

5-مخاطر الاستصناع : عقد الاستصناع هو بيع عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها ، وتكمن مخاطر عقد الاستصناع في السلعة المتفق على تصنيعها من خلال عدم صلاحية المنتج ،وتقلبات الاسعار بعد تحديدها في العقد ،وتاخر المقاول او المصنع او المنتج بتسليم السلعة اذا كان المصرف صانعا وبالعكس ، وتلف البضاعة بيد المصرف قبل تسليمها للمستصنع ، وعدم القدرة في اجراء عقد استصناع مواز[36] .

ويتفق الباحثون مع ما سبق أن إدارة المخاطر المصرفية تتطلب ان يكون هناك تركيز من قبل ادارة المصرف عليها لما لها من تأثير واضح في جميع العمليات والانشطة المصرفية من خلال توفير الموارد التي تساعدها للسيطرة على مخاطرها المصرفية وتقليصها والتخفيف منها وصولا الى حماية حقوق المالكين والمتعاملين وتحقيق مصالح جميع الاطراف ذات العلاقة .

3.6 العوامل التي تؤثر في ادارة المخاطر المصرفية

هناك عوامل عديدة تؤثر في ادارة المخاطر المصرفية منها [37] :

1- المنافسة وزيادة حدتها في الصناعات المصرفية من خلال توفير الخدمات المصرفية المبتكرة وذات كفاءة والجودة العالية.
2- التطور التكنولوجي المتسارع والذي يشمل كافة الاجهزة والبرمجيات وعولمة الصيرفة والتقنيات الحديثة والتي تمثل بعدا ذات حدين كمؤثر وفاعل في كفاءة الاداء المصرفي من ناحية ومن ناحية اخرى فرض القيود على القطاع المصرفي .
3- تصاعد حالات الغش والاحتيال والتلاعب والبوح باسرار العملاء واختراق حساباتهم بصورة غير شرعية .

4- الاعتماد على جهات واطراف خارجية لتقديم وتوفير خدمات معينة وهذا يؤدي الى حدوث مخاطر تشغيلية واشكالات.
5- التطور في الثقافة المصرفية والمواكبة مع البلدان المتقدمة.

3.7 وسائل تدعم تحقيق الامان المصرفي

يمكن ان يتحقق الامان المصرفي من خلال [36] :

1- **السيولة** : من اهم المؤشرات التي تدعم قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماته ويكون بمأمن في السوق المالي الحساس للمخاطر ، فضلا عن تعزيز ثقة المودعين ورفع درجة الامان المصرفي إذ ان نقص مؤشر السيولة لدى المصارف يعد امر خطير ويهددها بالفشل والافلاس.
2- **الربحية** : صافي النتائج المتحققة من المشاريع والاستثمارات المصرفية التي ساهمت في تحقيقيها وبالتالي تزيد من قدرة المصرف على مواجهة المخاطر والوفاء بالتزماته فهي عنصر ومؤشر اساس لقياس كفاءة المصرف وديمومته وبقاءه.
3- **رأس المال** : الوظيفة الاساس لتوفير وحماية اموال المودعين والمتعاملين ليس فقط في حالة التصفية وانما العمل على زيادة قدرة المصرف بتسديد التزاماته وتزويده باي اصول اضافية لكي يستطيع مواجهة الخسائر المحتملة خلال ممارسة نشاطاته ووظائفه.
4- **الرقابة** : توفير مجموعة من الطرق والاجراءات الفاعلة التي تضمن قدر الامكان عدم تعرض المصرف للمخاطر وتقليصها من خلال تصميم عمليات وقائية وعلى وفق طرائق وخطط مدروسة.

ان الفهم الحقيقي لادارة المخاطر ينبع من المفاضلة بين العائد والمخاطر وهو هدف كل المؤسسات المالية والمصارف على حد سواء ، فكلما زادت العوائد زادت المخاطر لذا يتفق الباحثون ليس الهدف هنا هو القضاء على المخاطر فهو غير ممكن وانما يجب العمل على الحد من اثار تلك المخاطر والتخفيف منها وضبطها قدر الامكان وايجاد الحلول المناسبة لها والسيطرة عليها من خلال الكشف المبكر كاداة رئيسة لادارة المخاطر ، فطبيعة عمل المصارف الاسلامية كشريك في اي مشروع بمجال الاستثمار او التمويل يتضمن ربح وخساره وهذا يصاحبة العديد من المخاطر التي تواجهها المصارف الاسلامية.

3.8 التعاملات المالية المصرفية

ترتكز تعاملات المصارف الاسلامية على مبادئ العقيدة الاسلامية وتوافقها مع الشريعة الاسلامية ، إذ انها مستمدة من (تعاليم القران الكريم) فالتعاملات المالية الاسلامية تحضر الربا والمضاربة باي شكل من الاشكال فضلا عن عدم التعامل مع اخذ الفوائد عن القروض الممنوحه واية تعامل مالي محضور ، فقد عملت المصارف الاسلامية على وجود انظمة مالية تقوم على تقاسم الربح والخسارة ، لذلك يمكن اعتبار التعاملات المالية الاسلامية في تقديم خدماتها شكلا متميزا للاستثمار الاخلاقي [38] . وتمثل التعاملات المالية الاسلامية نسبة كبيرة من اجمالي الاصول المصرفية كما تمثل دورا محوريا في عملية النمو والتطور ، لذا تستخدم المصارف الاسلامية العقود الشرعية في فقة تعاملاتها المالية مع عملائها ومع المؤسسات المالية والشركات وكما تستخدم عقود الاستثمار لاموالها الخاصة واموال المودعين لديها فضلا عن تعاقداتها في عمليات التمويل والاستثمار (ايرادات الاستثمار – ايرادات العمليات المصرفية – ايرادات اخرى) بما يتعلق بكافة تعاملاتها الائتمانية وغير الائتمانية من خلال[39] :

- ✓ التعاملات المالية في التمويل على وفق الضوابط الشرعية
- ✓ اقتناء الأصول وما يتعلق بالمرابحة والسلم والاستصناع
- ✓ معاملات تمويل الاستفادة من المنافع المؤقتة كالإجارة والإجارة الموصوفة وإجارة الخدمات.
- ✓ التمويل برأس المال من خلال المشاركة والمضاربة المؤقتة وتمويل رأس المال العامل بوكالة الاستثمار والعقود الزراعية

فضلا عن التعاملات المالية الاسلامية الاخرى التي يتم اخذ عمولة اجر مقابل عمل معين ومنها:

- ✓ الحسابات الجارية وتتمثل باحتفاظ المصرف لاموال مودعيه ولا تضاف اي فائدة او تحمل اي مخاطر وتسمح بعض المصارف الاسلامية بالسحب على المكشوف لبعض عملائها ويكون كقرض حسن بشروط متفق عليها ولا تفرض اي فائدة عليها
- ✓ الودائع وتقبل من قبل المصارف الاسلامية على اساس المضاربة اي تخضع للربح والخسارة ومن انواعها (ودائع تحت الطلب ، ودائع الاستثمار المطلقة ،ودائع الاستثمار المخصصة(المقيدة) ، الاعتمادات المستندية ، خطابات الضمان ،الحوالات ، الاوراق المالية وتتمثل :
  - حفظ الأسهم : حفظ المصرف الإسلامي لأسهم المتعامل مقابل أجر معين
  - بيع وشراء الأسهم : ببيع وشراء الأسهم كوكيل عن العميل مقابل أجر معين
  - صرف أرباح الأسهم : القيام بصرف أرباح الأسهم نيابة عن الشركات كوكيل مقابل أجر متفق عليه

4. الجانب التطبيقي

4.1مجال البحث

1-**المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية :** مصرف عراقي اهلي تأسس عام 1992 برأسمال قدره (2500000000) دينار عراقي وفرعه الرئيس في بغداد وباقي المحافظات العراقية وتبلغ (15) فرعا وعدد موظفيه يبلغ (260) موظف ، وقد باشر اعماله بعد حصوله على اجازة ممارسة الصيرفة الصادرة عن البنك المركزي العراقي بالعدد ص/4863/9 في 1993/3/14 ومارس نشاطه في 1993/4/24 وقدم كافة الخدمات والانشطة المصرفية وعمل على تطبيق مشروع البنك الرقمي من خلال التطبيقات الهاتفية وانجاز المعاملات على وفق احدث التقنيات العالمية وتفعيل عمليات التمويل لشراء الوحدات السكنية وتوطين الرواتب وبطاقات الدفع المسبق بالتطبيق الهاتفي لغرض تعزيز البنية التحتية للدفع الالكتروني وعدد موظفيه يبلغ (319) منتسب ويطبق كافة المعايير الدولية ، وفي ظل ظروف المنافسة واصل المصرف تطبيق افضل الممارسات في ادارة المخاطر من خلال وضع اليلت احترازية ومواكبة المستجدات بما يتماشا مع افضل الممارسات الدولية للجد من حجم المخاطر والعمل ضمن مستويات المخاطر المعتدلة .

2-**مصرف الجنوب الاسلامي للاستثمار والتمويل** : تأسس المصرف باسم شركة الجنوب للتحويل المالي عام 2009 وقد تم تبديل نشاطه التجاري لممارسة العمل المصرفي الاسلامي بدلا من التحويل المالي وعرف بمصرف الجنوب الاسلامي للاستثمار والتمويل استنادا الى كتاب مسجل الشركات ذي العدد 807 في 2016/1/13 وباشر اعماله برأسمال وقدره (2500000000) دينارعراقي وفرعه الرئيس في بغداد وله عدة فروع في بغداد والمحافظات وتبلغ (8) فروع ويبلغ عدد موظفيه (220) موظفا ، ويعمل على تقديم حزمة متنوعة من الاعمال المصرفية المتطورة على وفق الشريعة الاسلامية كفتح الحسابات الجارية والتوفير وقبول الودائع والتسهيلات الائتمانية وفق صيغ التمويل الاسلامي المشاركة والمضاربة والمرابحة والتأجير والاستصناع واصدار خطابات الضمان والصرف والاعتمادات المستندية فضلا عن توفير الاموال في الانشطة الاستثمارية القصيرة والطويلة الاجل وتقديم الخدمات الالكترونية وتوفير التمويل للمشاريع الاستراتيجية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وتوطين رواتب موظفي الوزارات والمؤسسات ويبلغ عدد موظفيه (222) منتسب موزعين على الادارة العامة والفروع ، ويحتوي المصرف على قسم لادارة المخاطر يعمل على رفع تقارير فصلية ودورية (نسبة السيولة ، نسبة كفاية رأس المال ، ادوات التحليل المالي) الى مجلس الادارة تمكنه من الاطلاع على حجم المخاطر الحقيقية التي يتعرض لها المصرف وفروعه وكيفية التعامل معها فضلا عن وضع المعايير والحلول لادارة ومراقبة المخاطر التي تمكن المصرف من التخفيف قدر الامكان من المخاطر التي تتعرضه.

3-**المصرف الوطني الاسلامي** : مصرف عراقي اهلي اسس كشركة مساهمة بموجب اجازة التأسيس المرقمة م.ش/26073 غام 2005 وقد حصل على موافقة البنك المركزي العراقي على ممارسة اعمال الصيرفة الشاملة وبيع وشراء العملات الاجنبية بحسب الاجازة الصادرة في 2641/3/9 بتاريخ 2005/9/26 ولغاية شهر نيسان عام 2010 بعدها تغيرت الظروف والاحوال الامنية وبدأ بممارسة العمل المصرفي الاسلامي يرأس ماله (2500000000) دينار عراقي له فرع رئيس في بغداد وفروع اخرى في المحافظات وتبلغ فروعه (78) فروع وعدد موظفيه (205) فرع ، ويقدم المصرف كافة الاعمال المالية والمصرفية والاستثمارية واستيراد وبيع وشراء المعادن الثمينة والاحجار وتخضع جميعها على وفق الشريعة الاسلامية وقوانين البنك المركزي العراقي والمصارف الاسلامية النافذين ويبلغ عدد موظفية (205) منتسب ، ويقوم المصرف باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتفعيل نظام تصنيف المخاطر وخاصة مخاطر التشغيل ويقدم قسم المخاطرة التقارير الدورية والفصلية لمجلس الادارة والبنك المركزي العراقي .

4.2 المردودات المتحققة من التعاملات المالية في المصارف الاسلامية

احكام العلاقة التعاقدية بين المصارف وعملائها تقوم على اساس عقود الشريعة الاسلامية من خلال تحديد حجم ومسؤولية المصارف عن الاموال والارباح المتحققه ، وقد تم اعتماد الباحثين على البيانات المالية الختامية المعدة على وفق النظام المحاسبي الموحد والمعتمد لكل من المصارف المذكوره اعلاه (عينة البحث) للاعوام من (2016 ولغاية 2020) وهذا يتطلب من المصارف الاسلامية ان يكون هناك جهد تنظيمي مشترك بين المصارف ذاتها وبين الاتحاد الدولي للمصارف الاسلامية ومجلس معايير المحاسبة الاسلامي من اجل الوصول الى قوائم مالية ذات سمات نمطية تسهل عمليات المقارنة الخاصة بالانشطة المصرفية الاسلامية سواء كانت كشوفات الدخل ام الميزانية العمومية ، فقد تم اعداد البيانات المالية للمصارف وفقا للمعايير المحاسبية الاسلامية والصادرة عن هئية المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية الملائمة للنظام الاساسي للمصارف والذي يتطلب ان يكون ضمن مبادئ الشرعية التي تحددها هيئة الرقابة الشرعية والقوانين والتعليمات النافذة معن البنك المركزي العراقي وبالتوافق مع المعايير الدولية والمحاسبية والتقارير المالية الصادرة .

4.3 التحليل الاحصائي

يسعى هذا المبحث للتعرف على واقع الحسابات للمصارف (المصرف العراقي الاسلامي ، مصرف الجنوب الاسلامي المصرف الوطني الاسلامي) للمدة (2016 – 2020) وسوف يتم الاعتماد على الوسط الحسابي والذي يمثل اهم مقياس النزعة المركزية والأكثر أهمية في المقاييس المختلفة. وتمثل قيمة الوسط الحسابي القيمة التي تتمركز حولها جميع القيم المختلفة للمتغير , و الانحراف المعياري اذ يعتبر من أهم مقاييس التشتت الإحصائية , ومعامل الاختلاف اذ يستخدم للمقارنة التشتت حيث كلما كانت القيمة اقل كلما دل ذلك على قلة تشتت خلال المدة البحوثة.

1-**المصرف العراقي** : يعرض الجدول(1) الذي يتبين منه نتائج مؤشر السيولة النقدية فقد بلغ اعلى وسط حسابي فيه (64808025336)بانحراف معياري قدره (64808025336)وكذلك معامل اختلاف بلغ (0.257547469) ويعد قدرة المصرف على توفر السيولة الكافية لمقابلة احتياجات ومصروفات العمليات المصرفية وانخفاض درجة المخاطر فيه، اما بخصوص مؤشر الودائع فقد بلغ الوسط الحسابي فيه (189263044000) وانحراف معياري (70958565603) بمعامل اختلاف (0.374921318) وهذا دليل علىقدرة المصرف في تشجيع وجذب شرائح القطاع العام والخاص واستغلال الودائع كضمانات، اما لمؤشر الائتمان الممنوح والذي حصل على وسط حسابي قدره (165042556000) وانحراف معياري (27709960299) ساهمت هذه النتائج في خفض قيمة معامل الاختلاف الى ادنى مستوى (0.16789675) وهذا دليل على استرداد الديون الممنوحة مع الفوائد في الوقت المحدد اضافة الى الوسط الحسابي لمؤشر الاستثمارات والذي بلغ (16239222800) بأنحراف معياري مرتفع نسبيا (12454159120) ، ساهمت تلك النتائج الى رفع قيمة معامل الاختلاف

فيها (0.766918422) اما بخصوص يعرض الجدول ايضاً نتائج الوصف الاحصائي لمؤشر الايرادات والذي بلغ الوسط الحسابي فيه (24508278000) بانحراف معياري (5799686706) وبمعامل تشتت (0.23664195) دليل على تباطئ اقتصادي وارتفاع في اسعار السلع والخدمات على قطاع الشركات والافراد.

كذلك يعرض الجدول (1) نتائج صيغ التمويل الاسلامي للمصرف العراقي وحسب المؤشرات الممثلة له في هذا البحث والذي بلغ الوسط الحسابي لمؤشر تمويل المرابحات (79475121000) بانحراف معياري بلغ (27685952704) وكذلك قيمة معامل التشتت (0.348359994) حيث ان غالبية الانشطة الاستثمارية مولت بالمرابحة بما في ذلك قطاع العقارات واالاستثمارات الاخرى كالسلع والبضائع ، وكذلك كانت نتائج الوصف لمؤشر تمويل المشاركات بوسط حسابي قدره (56934734972) بانحراف معياري مرتفع نسبياً (45717130907) ادت هذه النتائج الى رفع قيمة معامل التشتت الى مستويات مرتفعة (0.802974334) بما يؤدي الى انخفاض مخاطر المصرف في عمليات المشاركات مع الاطراف الاخرى اضافة قد بلغ الوسط الحسابي لتمويل المشاريع (5333808800) وانحرافه المعياري (2450470124) ومعامل التشتت فيه (0.459422191) حيث يكون عزوف المصرف لتمويل المشاريع لارتفاع المخاطر ، واخيرا الوسط الحسابي لمؤشر القرض الحسن (336207120) بانحراف معياري بلغ (231440269) ومعامل تشتت بلغ (0.688385985) .

جدول (1) يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف لمقاييس المصرف العراقي الاسلامي

الحسابات	2016	2017	2018	2019	2020	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
الائتمان الممنوح	150798313000	156409405000	142694451000	212872404000	162433784000	165042556000	27709960299	0.16789675
الاستثمارات	10164656000	9988289000	12358262000	10234597000	38450310000	16239222800	12454159120	0.766918422
السيولة النقدية	270486064000	208593413000	212200901000	357654444000	209241497000	251635547000	64808025336	0.257547469
الايرادات	20335047000	22997715000	18105433000	31187192000	29916003000	24508278000	5799686706	0.23664195
الودائع	141221593000	115751406000	162344515000	281968916000	245026332000	189263044000	70958565603	0.374921318
تمويل المرابحات	81194466000	70935510000	59904046000	59063587000	126277996000	79475121000	27685952704	0.348359994
تمويل المشاركات	50918563000	47290340000	58681515000	127653559000	129697859	56934734972	45717130907	0.802974334
تمويل المشاريع	4128532000	5563569000	3661594000	3810554000	9504795000	5333808800	2450470124	0.459422191
القرض الحسن	201371000	147680600	164916000	517000000	650068000	336207120	231440269	0.688385985

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النتائج الاحصائية

ويعرض الشكل (2) التمثيل البياني الخاص بمؤشرات المصرف العراقي الاسلامي والذي يتبين منه مستويات الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل التشتت فيه .

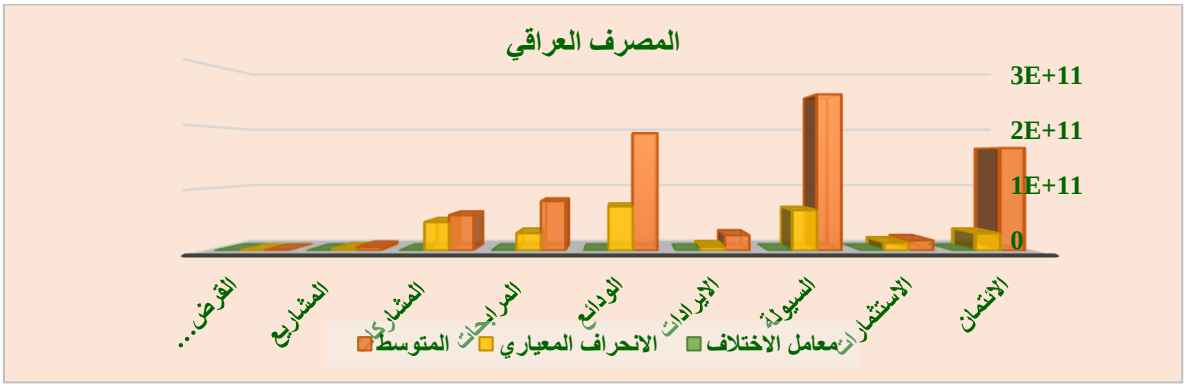

شكل 2. يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للمصرف العراقي الاسلامي

2-مصرف الجنوب : يبين الجدول(2) والذي يعرض نتائج مؤشر السيولة النقدية فقد بلغ الوسط الحسابي فيه (109441554003) بانحراف معياري قدره (36484889556) وكذلك معامل اختلاف بلغ (0.333373543) والذي يبين هدف المصرف في توفر السيولة الكافية للوفاء بالتزاماته دون اللجوء الى الاقتراض او التصفية من اجل الحفاظ على متانة مركزه المالي ، اما مؤشر الائتمان الممنوح والذي حصل على وسط حسابي قدره (92508833524) وانحراف معياري (40578267647) بمعامل تشتت بلغ (0.438642085) ويعود هذا الى ارتفاع نسبة الودائع لدى المصرف ، وكذلك بلغ الوسط الحسابي لمؤشر الاستثمارات (32155105541) بأنحراف معياري منخفض نسبياً (4719487317) ساهمت تلك النتائج الى خفض قيمة معامل الاختلاف فيها (0.146772565) كذلك يعرض الجدول ايضاً نتائج الوصف الاحصائي لمؤشر الايرادات والذي بلغ الوسط الحسابي فيه (7129326128)بانحراف معياري (6143895204)وبمعامل تشتت مرتفع نسبياً (0.861777831) وهذا دليل على جهد الادارة في استثمار الاموال الجاهزة من خلال اطلاق منتجات جديدة وزيادة التعاملات الاسلامية ، أما بخصوص مؤشر الودائع فقد بلغ الوسط الحسابي فيه (24222149054) وانحراف معياري (36258068029) ادت هذه النتائج الى رفع قيمة معامل التشتت الى اعلى مستوى له والذي بلغ (1.496897238) ويعد هذا دليل على تنوع استثمارات المصرف الوطني وايراداته المتحققة وكيفية اخذ احتياطه لظروف المخاطر المحيطه به.

ومن جهة اخرى يعرض الجدول (2) كذلك نتائج صيغ التمويل الاسلامي لمصرف الجنوب وحسب المؤشرات المعبرة عنه في هذا البحث والذي بلغ الوسط الحسابي لمؤشر تمويل المرابحات (55198823381) بانحراف معياري قدره (41123974343) بمعامل تشتت (0.745015416) ولذلك يشيع استخدامها من قبل المصارف الإسلامية، خاصة وأنها قادرة على تحديد العائد من المرابحة بدرجة منخفضة من المخاطر ، اضافة الى نتائج الوصف لمؤشر تمويل المشاركات بوسط حسابي بلغ (37563000000) بانحراف معياري (14837918132) بمعامل التشتت (0.395014193) نتيجة وجود مطلب الضمان والانتقاء الصحيح للشريك من قبل المصرف وقوة الاجراءات في تقييم المشروعات ،اضافة الى الوسط الحسابي لتمويل المشاريع بلغ (9849593242) وانحراف المعياري (3304266773) ومعامل التشتت فيه (0.335472409) في حين كان الوسط الحسابي لمؤشر القرض الحسن (198334296) بانحراف معياري بلغ (124991778) ومعامل تشتت بلغ (0.630207585) .

جدول (2) يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف لمقاييس لمصرف الجنوب الاسلامي

الحسابات	2016	2017	2018	2019	2020	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
الائتمان الممنوح	151885223513	50900600000	61172047151	87989733137	110596563819	92508833524	40578267647	0.438642085
الاستثمارات	27500000000	27500000000	36380000000	31961500783	37434026923	32155105541	4719487317	0.146772565
السيولة النقدية	63877911293	140286752847	105716005062	86158296595	151168368457	109441554003	36484889556	0.333373543
الايرادات	2799409024	16777133404	8435097221	6603168062	1031822927	7129326128	6143895204	0.861777831
الودائع	6551751314	8956234603	17413046707	65967936	88123744711	24222149054	36258068029	1.496897238
تمويل المرابحات	98917285513	3127490343	30318259151	49784604454	93846477444	55198823381	41123974343	0.745015416
تمويل المشاركات	52075000000	50777000000	30620000000	37925000000	16418000000	37563000000	14837918132	0.395014193
تمويل المشاريع	6551751314	12050500000	14500000000	7991923783	8153791115	9849593242	3304266773	0.335472409
القرض الحسن	22068424	123600000	233788000	280128683	332086375	198334296	124991778	0.630207585

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النتائج الاحصائية

وكذلك يعرض الشكل (3) المخطط البياني الخاص بمؤشرات مصرف الجنوب الاسلامي والذي يوضح مستويات الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل التشتت فيه .

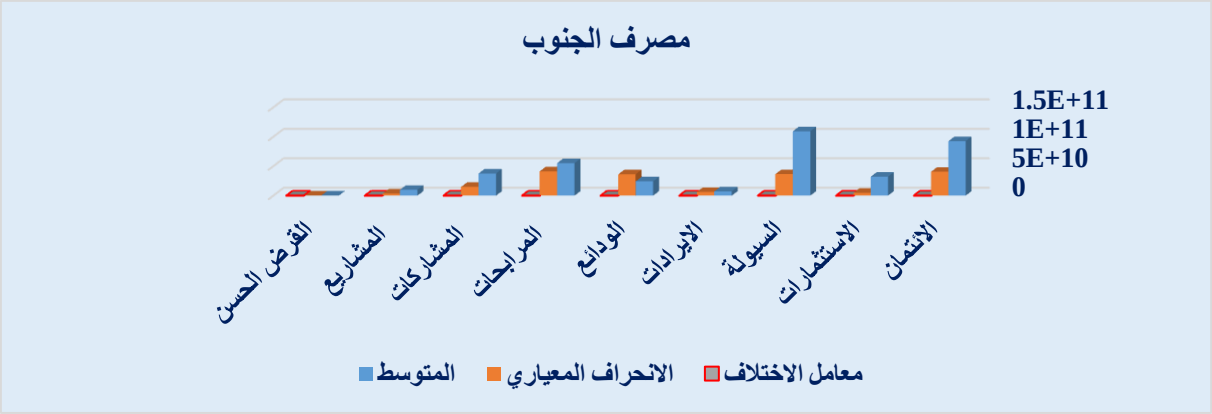

شكل 3. يبين الوسط الحسابي الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لمصرف الجنوب الاسلامي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النتائج الاحصائية

3-مصرف الوطني : ايضاً يبين الجدول (3) النتائج الخاصة بالوصف الاحصائي لمؤشر الايرادات والذي بلغ الوسط الحسابي فيه (1745254753839) بانحراف معياري والذي يفوق وسطه الحسابي باكثر من ضعفين (3843473757384) وهذا ما اكدته قيمة معامل الاختلاف (2.202240451) ويدل على تنوع المحافظ الاستثمارية واتباع المصرف لاستراتيجيات مناسبة لادارته وميل المصارف الاسلامية في تنوع ايراداتها المتحققة في ظل ظروف مخاطرها المتدنية وانطلاقا من مسؤوليتها في رفد المشاريع طويلة الاجل ، واسفرت نتائج مؤشرات هذا المصرف عن تحقيق مؤشر الائتمان الممنوح الوسط الحسابي (450878453712) وانحراف معياري (74333737656) بمعامل تشتت منخفض نسبياً حيث بلغ (0.164864501) بيان الدور الذي تلعبه استراتيجية المصرف في تخفيف مخاطر الائتمان وتحديد مدى قبوله او رفضه للمخاطر الائتمانية واتخاذ ردود الفعل المناسبة في كيفية استخدام تحوطات تعمل على تخفيف حدة المخاطر، أما عن مؤشر الودائع فقد بلغ الوسط الحسابي فيه (246543438493) بانحراف معياري (53134410798) وبقيمة معامل التشتت بلغت (0.215517751) يبين ان المصرف استثمر ودائعه في انشطته ومعاملاته المالية وظهور نسب الارباح الموزعه بينه وبين المودعين ، اما بخصوص مؤشر السيولة النقدية والتي بلغ الوسط الحسابي فيها (1242022245782) بانحراف معياري قدره (55652668088) وكذلك معامل اختلاف (0.448083411) لانخفاض درجة المخاطر بالنسبة لمصرف الجنوب نتيجة عدم اللجوء الى الاقراض والتصفية للاصول باسعار منخفضة ، في حين كان الوسط الحسابي لمؤشر الاستثمارات (65016106769) بأنحراف معياري (56489970029) بمعامل الاختلاف مرتفع حيث بلغ (0.868861161) ويعد هذا مؤشر جيد في تقدم انشطة المصرف وعملياته الاستثمارية ومحافظه الاستثمارية في جذب المدخرات.

وفي المقابل يوضح الجدول(3) كذلك نتائج صيغ التمويل الاسلامي لمصرف الوطني وحسب المؤشرات الخاصة به في هذا البحث والذي بلغ الوسط الحسابي لمؤشر تمويل المرابحات (291853429439) بانحراف معياري بلغ (109093028483) بمعامل اختلاف فيه بلغ (0.373798341) حيث احتل تمويل المرابحة ادنى درجة مخاطرة من وجهة نظر المصرفيين الاسلاميين لانها اداة من ادوات البيع المضمونة الربح والمعفية من الخسارة المتوقعة ، في حين كانت نتائج الوصف الخاصة بمؤشر تمويل المشاركات والتي حققت الوسط الحسابي (94255074639) بانحراف معياري (79070260871) وبمعامل تشتت مرتفع نسبياً (0.838896592) كونها من اكثر الصيغ الاقل مخاطرة نتيجة كفاءة المصرف في تقييم المشاريع وتحديد المخاطر المحتملة وايجاد الحلول المناسبة لمنع الخسارة ، اضافة الى الوسط الحسابي لتمويل المشاريع (51839272332) وبانحراف المعياري قدره (39733649914) ومعامل اختلاف بلغ (0.766477771) وهذا يدل على ان التمويل الإسلامي يمتلك العديد من المزايا والخصائص التي تجعله الأكثر ملاءمة لتمويل المشروعات ، كما يمتلك مجموعة من الضوابط والمعايير التي يمكن الاستناد إليها عند توجيه التمويل للمشروعات الاستثمارية المختلفة، وهي تولد القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي ، في

حين بلغ الوسط الحسابي لمؤشر القرض الحسن (29180881408) بانحراف معياري (9756789162) ومعامل اختلاف بلغ (0.334355533) ، يوضح الشكل (4) الخاص بمؤشرات المصرف الوطني الاسلامي والذي يعرض مستويات الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل التشتت لمؤشرات المصرف .

جدول (3) المتوسطات الانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف لمقاييس المصرف الوطني

الحسابات	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
الائتمان الممنوح	454972711091	554403126733	479574242512	407750626154	357688113301	450878453712	74333737656	0.164864501
الاستثمارات	119469843	106240266000	6240266000	106240266000	106240266000	65016106769	56489970029	0.868861161
السيولة النقدية	169105000000	195613309892	107941290479	72940949850	75407355456	124202245782	55652668088	0.448083411
الايرادات	41308640725	39949421079	17248666965	8620613288689	7153062106	1745254753839	3843473757384	2.202240451
الودائع	305078208915	260377417104	281253843255	212204397503	173801550995	246543438493	53134410798	0.215517751
تمويل المرابحات	127488635554	320979967011	427973681551	316022860029	266787350276	291853429439	109093028483	0.373798341
تمويل المشاركات	82015924463	233423159722	49350560961	45811386164	60674341883	94255074639	79070260871	0.838896592
تمويل المشاريع	5399480609	19567790940	51600560961	91727766125	90900763025	51839272332	39733649914	0.766477771
القرض الحسن	16206461719	21306460000	36400391363	37644334801	34346759159	29180881408	9756789162	0.334355533

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النتائج الاحصائية

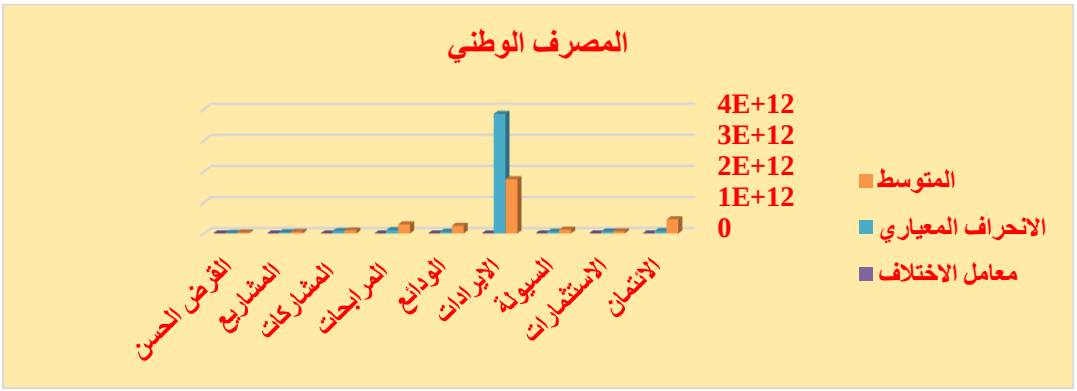

شكل 4. يبين الوسط الحسابي الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للمصرف الوطني الاسلامي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النتائج الاحصائية

4.4 اختبار فرضيات البحث

يتم الان اختبار فرضيات البحث ضمن البحث الحالي على مستوى اختبار الانحدار البسيط لمقاييس متغير المخاطر المصرفية منفردة في مقاييس التعاملات المالية, والاتي عرض تفصيلي لنتائج اختبار الفرضيات ومناقشتها وفقاً للفقرات اللاحقة الخاصة باختبار كل فرضية :

1-الفرضية الاولى : اسفرت نتائج إختبار هذه الفرضية والتي يعرضها الجدول (4) والتي ضمت اربع اختبارات عن معنوية تأثير مقياس الائتمان الممنوح في مقاييس التعاملات المالية , حيث بلغت قوة التاثير وحسب قيمة معامل بيتا لمقياس تمويل المرابحات (β=.869, P=0.000) وكذلك في مقياس تمويل المشاركات (β=.590, P=0.021) ومقياس تمويل المشاريع (β=.524, P=0.045) ومقياس القرض الحسن (β=.840, P=0.000) ، في حين بلغت القوة التفسيرية لنماذج الانحدار في

الاختبارات الاربع في ضوء معامل التفسير وعلى التوالي (R^2=0.75, 0.35, 0.27, 0.71) والذي كانت جميعها تامة معنوياً (P=0.000) ، وهذا يوضح مقدار التباين الذي يفسره مقياس الائتمان الممنوح في مقاييس التعاملات المالية .

2-الفرضية الثانية : بينت نتائج الإختبار الخاصة بهذه الفرضية والتي يعرضها الجدول (5) والتي احتوت على اربع اختبارات عن معنوية تأثير مقياس الاستثمارات في ثلاث من مقاييس التعاملات المالية , والتي هي تباعاً , حيث بلغت قوة التاثير وحسب قيمة معامل بيتا لمقياس تمويل المراجحات (β=.521, P=0.046) وكذلك في مقياس تمويل المشاريع (β=.707, P=0.003) ومقياس القرض الحسن (β=.820, P=0.000) ، في حين بلغت القوة في الاختبارات الثلاث المعنوية في ضوء معامل التحديد وعلى التوالي (R^2=0.27, 0.50, 0.34) ، وهذا يوضح مقدار التباين الذي يفسره مقياس الاستثمارات في مقاييس التعاملات المالية .

الجدول (5) نتائج إختبار الفرضية الثانية

معالم الأختبار / العلاقات	معامل الأنحدار	الخطأ المعياري	إحصاء الأختبار	مستوى المعنوية	*معامل التحديد*	معنوية النموذج
	Coef .	Std. Err.	t	P>|t|	R^2	Prob
الإستثمارات ---> تمويل المرابحات	0.521	0.804	2.203	0.046	0.27	0.032
الإستثمارات ---> تمويل المشاركات	0.330	0.385	1.261	0.230	0.11	0.133
الإستثمارات ---> تمويل المشاريع	0.707	0.159	3.603	0.003	0.50	0.001
الإستثمارات ---> القرض الحسن	0.820	0.091	2.581	0.023	0.34	0.008

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النتائج الاحصائية

3-الفرضية الثالثة : تمخضت نتائج إختبار الفرضية الثالثة لهذا البحث والتي يعرضها الجدول (6) والتي ضمت اربع اختبارات عن معنوية تأثير مقياس السيولة النقدية في مقاييس التعاملات المالية وفي حدود مقياسين , حيث بلغت قوة التاثير وحسب قيمة معامل بيتا لمقياس تمويل المشاركات (β=.339, P=0.030) ومقياس تمويل المشاريع (β=-.522, P=0.046) ، في حين بلغت القوة التفسيرية لنماذج الانحدار في الاختبارات المعنوية في ضوء معامل التفسير وعلى التوالي (R^2=0.24, 0.27) والذي كانت جميعها معنوية (P< 0.05) ، وهذا يوضح مقدار التغير الذي يحدثه مقياس السيولة النقدية في مقاييس تمويل المشاركات وتمويل المشاريع

الجدول (6) نتائج إختبار الفرضية الثالثة

معالم الأختبار / العلاقات	معامل الأنحدار	الخطأ المعياري	إحصاء الأختبار	مستوى المعنوية	*معامل التحديد*	معنوية النموذج
	Coef .	Std. Err.	t	P>|t|	R^2	Prob
السيولة النقدية ---> تمويل المرابحات	**-0.311**	**0.406**	**-1.179**	**0.259**	**0.10**	**0.261**
السيولة النقدية ---> تمويل المشاركات	**0.339**	**0.385**	**2.278**	**0.030**	**0.24**	**0.023**
السيولة النقدية ---> تمويل المشاريع	**-0.522**	**0.174**	**-2.207**	**0.046**	**0.27**	**0.043**
السيولة النقدية ---> القرض الحسن	**-0.419**	**0.087**	**-2.666**	**0.12**	**0.18**	**0.11**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النتائج الاحصائية

4-الفرضية الرابعة : يعرض الجدول (7) نتائج الإختبار الخاصة بهذه الفرضية والتي ضمت اربع اختبارات عن معنوية تأثير مقياس الايرادات في ثلاث من مقاييس التعاملات المالية , هي حيث تمويل المرابحات والتي بلغت قوة التاثير وحسب قيمة معامل بيتا لمقياس (β=.379, P=0.016) وكذلك في مقياس تمويل المشاريع (β=.630, P=0.012) وكذلك مقياس القرض الحسن (β=.551, P=0.049) ، بلغت القوة في الاختبارات الثلاث المعنوية في ضوء معامل التفسير وعلى التوالي (R^2=0.24, 0.40, 0.26) ، وهذا يوضح مقدار التباين الذي يفسره مقياس الايرادات في المقاييس المعنوية لمتغير التعاملات المالية .

الجدول (7) نتائج إختبار الفرضية الرابعة

معالم الأختبار / العلاقات	معامل الأنحدار	الخطأ المعياري	إحصاء الأختبار	مستوى المعنوية	*معامل التحديد*	معنوية النموذج
	Coef .	Std. Err.	t	P>|t|	R^2	*Prob*
الإيرادات ---> تمويل المرابحات	0.379	0.015	2.476	0.016	0.24	0.018
الإيرادات ---> تمويل المشاركات	-0.082	0.007	-0.298	0.770	0.01	0.761
الإيرادات ---> تمويل المشاريع	0.630	0.003	2.924	0.012	0.40	0.011
الإيرادات ---> القرض الحسن	0.551	0.087	2.143	0.049	0.26	0.046

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النتائج الاحصائية

5-الفرضية الخامسة : تمخضت نتائج إختبار الفرضية الخامسة لهذا البحث والتي يعرضها الجدول (8) والتي ضمت اربع اختبارات عن معنوية تأثير مقياس الودائع في مقاييس التعاملات المالية وفي حدود مقياسين , هي مقياس تمويل المرابحات حيث بلغت قوة التاثير وحسب قيمة معامل بيتا (β=.589, P=0.021) ومقياس القرض الحسن (β=-.531, P=0.042) ، في حين بلغت القوة التفسيرية لنماذج الانحدار في الاختبارات المعنوية في ضوء معامل التفسير وعلى التوالي (R^2=0.35, 0.28) والذي كانت جميعها معنوية (P< 0.05) ، وهذا يؤكد على مقدار التباين الذي يحدثه مقياس الودائع في مقاييس تمويل المرابحات والقرض الحسن .

الجدول (8) نتائج إختبار الفرضية الخامسة

معالم الأختبار / العلاقات	معامل الأنحدار	الخطأ المعياري	إحصاء الأختبار	مستوى المعنوية	*معامل التحديد*	معنوية النموذج
	Coef .	Std. Err.	t	P>|t|	R^2	*Prob*
الودائع ---> تمويل المرابحات	0.589	0.259	2.630	0.021	0.35	0.019
الودائع ---> تمويل المشاركات	0.426	0.126	1.698	0.113	0.18	0.108
الودائع ---> تمويل المشاريع	0.245	0.074	0.910	0.380	0.06	0.372
الودائع ---> القرض الحسن	0.531	0.032	2.258	0.042	0.28	0.040

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النتائج الاحصائية

ومن خلاله اعلاه نجد ان نتائج التحليل الاحصائي قد اعطت مؤشرات جيدة واحيانا عالية النسب لاداء المصارف المبحوثة وقدرتها في تحقيق الايرادات والارباح المتحققة ، وهذا يجب ان يدعم بمعدلات نمو مماثلة لعجلة التنمية الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية ، ويجب ان لا نغفل ان مؤشرات المصارف المبحوثة في بعض حساباتها إذ تشير الى قدرتها في تحقيق الارباح طول المدة المبحوثة بل هناك ارباحا متحققة تستخدم وتساعد في اطفاء الخسائر وحالات العجز والمصاريف ، فضلا عن ان نسبة الاستثمارات لها دور كبير في المساعدة على تحقيق هذه المؤشرات.

5. الاستنتاجات والتوصيات

5.1 الاستنتاجات

1- تشترك المصارف الاسلامية في عدة مخاطر مع المصارف التقليدية في اي نشاط مصرفي يتعرض للعديد من المخاطر ومنها مخاطر السيولة ، مخاطر الائتمان ، مخاطر السوق ، مخاطر اسعار الفائدة واسعار الصرف .

2- تنفرد المصارف الاسلامية بمخاطر تتعلق بصيغ التمويل الاسلامي (تمويل المرابحات ، تمويل المشاركات ، تمويل المشاريع ، القرض الحسن) وعلى وفق احكام وقواعد الشريعة الاسلامية.

3- اعطت نتائج البحث مؤشرات اداء عالية في معدلات الاوساط الحسابية للمصارف المبحوثة وقدرتها في تحقيق الايرادات والارباح والدعم في تمويل المشاريع المتوسطة والطويلة الاجل ودورها في تعزيز عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4-بينت نتائج البحث مؤشرات اداء منخفضة للمصارف المبحوثة خلال مدة البحث وهذا لا يعني عدم القدرة في تحقيق الارباح انما كانت ضئيله على قدر المصاريف وسد العجز المتحقق نتيجة المخاطر المتنوعة التي تتعرض لها

5-هناك جملة من المشاكل والصعوبات التي تقف وتحول قيام المصارف الاسلامية بدورها الفعال في تطوير وابتكار المنتجات الاسلامية وكيفية ادارة مخاطرها بنفس المزايا التي تدار بها مخاطر المصارف التقليدية.

6-من خلال نتائج البحث تبين ان المصارف الاسلامية خلقت بيئة نسبية جيدة لادارة مخاطرها لكن ذلك تطلب وجود عمليات قياس ومراقبة وضوابط داخلية بحاجة الى التطوير والتحسين.

7-بالرغم من تعدد وتنوع مخاطر الصيرفة الاسلامية لكنها اكثر فاعلية في تقليل تلك المخاطر والتحوط ضدها قدر الامكان.

5.2 التوصيات

1-توفير الوسائل والادوات للتنبؤ بمستوى حدوث المخاطر والارتقاء باعمال ادارة المخاطر ومواكبة التحديثات والتعديلات التي تصدر عن الجهات الدولية والرقابية والمحلية .

2-توفير بيئة عمل امنة من المخاطر والتقليل قدر الامكان من اثرها السلبي المصاحب لاعمال وانشطة وخدمات المصرف المختلفة.

3-اعداد التقارير الدورية والفصلية من خلال لجنة ادارة المخاطر التي توضح مستويات المخاطر تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر الفعلية لكافة انشطة المصرف ورفعها الى ادارة المصرف لمتابعة ومعالجة الانحرافات السلبية .

4-منع التراكمات المديونية في التعاملات المالية المصرفية لتفادي اية مخاطر قد تتعرض لها

5-ضرورة مساعدة ادارة المصارف والمسؤولين التنفيذين في مختلف المستويات للتعرف على المخاطر وقياسها وتحليلها والتحكم بها انسجاما مع االاطار العام المحدد في المصارف.

6-ضرورة تطوير اليات لادارة المخاطر تماشيا مع المتطلبات الرقابية والتطبيقات المثلى على مستوى القطاع المصرفي الاسلامي.

7-المساهمة والدعم في وضع خطط للطوارئ والاستمرارية بالعمل على هذا النهج معززا بالاجراءات الوقائية.

8-العمل على نشر الوعي الثقافي للمخاطر داخل المصارف الاسلامية من خلال التعليم والتدريب ، فضلا عن الاطلاع على اخر المستجدات في مجال ادارة المخاطر والتطوير المستمر بين مختلف المستويات .

Reference

[1] Hamoudi, Qaiser Abdul Karim, Juma'a, Abdul Rahman Obaid, Saleh, Omar Howaidi (2019), Risk Management in Iraqi Islamic Banks Using the Quadratic Programming Model (A Study of a Sample of Islamic Banks in Iraq), Journal of Economic and Administrative Studies, No. 17 pp. 132-166.

[2] Hammadi, Sadiq Revolution, and Al-Tamimi, Abbas Hamid (2014), Sources and Effects of the Risks of Islamic Finance Formulas in Islamic Banks, Journal of Economic and Administrative Sciences, No. 20, pp. 375-804.

[3] S.E Bin Ilias, (2012), Risk Management in Islamic Banking, Universiti Teknologi Mara, 40450 Shah Alam, Selangor, Malaysia, Page 159-162 , https://www.semanticscholar.org.

[4] J. Grira, C. Labidi,(2021), Banks, Funds, and risks in islamic finance: Literature & future research avenues, Finance Research Letters**,**Volume 41,p. 101-815**,** https://doi.org/10.1016/j.frl.2020.101815

[**5**]Katieh, Mahdi Madi, and Hamid, Silwan Hafez (2021) Facing Banking Risks Using the Adjusted Return on Capital (RAROC) Model, Journal of Administration and Economics, No. 127, pp. 177-188, https://doi.org.

[6] D. Stojkovic(2011), Money, Banking, and Financial Markets, Economic Horizons,Volume 15, Page 177 – 179, https://www.researchgate.

[7] Al-Droubi, Muhammad Sohail (2010) Risk Management in Islamic Banks (yoo7.com).

[9] Ali, Tobin (2016), The Role of Banking Technology in Defining Banking Services, Journal of the New Economy, No. 6, pp. 249-262.

[10] Al-Anazi, Saad Ali Hammoud, and Al-Dulaimi, Arak Aboud Omair (2015), the impact of risk management and its benefits in organizations: an analytical and theoretical approach, Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Vol. 7, No. 13, pp. 269-583.

[11] Al-Araji, Adnan Salem, Taj Al-Din, Mayada Salah Al-Din (2020), Islamic financial engineering as a strategy for hedging risks and facing financial crises, Journal of Economic Sciences, Vol. 15, No. 56, pp. 120-155.

[12] H.M. Hafez, (2015), Risk Management Practices in Egypt: A comparison Study between Islamic and Conventional Banks, Vol 5, No 4, Page 257 – 270.

[13] Muhammad, Muayyad Abd (2019), The Impact of the Risks of Financial Failure on Investment Formulas in Islamic Banks, Journal of Administration and Economics, Volume 8, Number 30, pp. 135-155.

[14] I. Akkizidis & S.K. Khandelwal (2013), Financial Risk Management for Islamic Banking and Finance, Copyright material from www.palgraveconnect.com - licensed to University of Sydney, Page 1 – 215.

[15] S.N. Makiyan (2015), Risk Management and Challenges in Islamic Banks, Journal of Islamic Economics, Banking and Finance,Page 46 – 54.

[16] M.A. Laldin, (2016), Risk Management in Islamic Finance, https://www.researchgate.net/publication.

[17] Al-Sharabi, Muhammad Mahmoud Ahmad, and Al-Dabbagh, Luqman Muhammad Ayoub (2019), an analytical study of the mechanisms of governance in Islamic banks and their impact on the level of risk disclosure in financial reports and statements, Rafidain Development Journal, Vol. 38, No. 123, pp. 94-109.

[18] Bouishawi, Youssef, and Alish, Fatima (2019), Banking Risk Management according to the requirements of the Basel Committee 1,2,3, Journal of Economic Studies, Vol. 20, No. 1, pp. 77-98.

[19] S.Salim & D.Bassem (2008), Risk Management and Corporate Governance in The Lebanese Islamic Banking Industry, Corporate Ownership & Control , Vol 5, No 4,Page 345 – 355.

[20] Abdel-Hadi, Massoudi, and Khaira, Massoudi (2015), Risk Management in Islamic Banks, Potential and Challenges, Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences, Laghouat University, pp. 1-15.

[21] M.A. Elgari (2003), Credit risk in Islamic banking and finance, Islamic Economic Studies, Vol. 10, No. 2, Page 2 -25.

[22] Fawzy, Mohammed (2015), Credit Risk Regulation and Management in the Islamic Banking Sector (al-sharq.com).

[23] N. Swartz (2013), Risk management in Islamic banking, African Journal of Business Management, Vol. 7, No 37, Page 3799-3809, http://www.academicjournals.org/AJBM.

[24] O. Masood & K. Javaria (2017), Liquidity Risk Management and Financial Performance of Islamic Banks: Empirical Evidence from Global Islamic Banks, Journal of Islamic Financial Studies, No 2, Page 63 –70.

[25] M. H. Ahmed, Risk Management in Islamic Banks, Master of International Business Administration Finance, ESLSCA Business School,(2012), https://mpra.ub.uni-muenchen.de.

[26] M. Aaron & J. Armstrong & M. Zelmer, An Overview of Risk Management at Canadian Banks, 2011, https://www.semanticscholar.org.

[27] (FSA), Banks' management of high money-laundering risk situations, 25 The North Colonnade Canary Wharf London E14 5HS, 2011, https://qgengroup.com.

[28] Y. Altunbas & S. Manganelli & D. Marques-Ibanez, Bank Risk during the Financial Crisisdo Business Models Matter? Work Paper, No 1394 / November 2011, http://www.ecb.europa.eu.

[29] Youssef, Farihan Abdel Hafeez (2008) Banking Risk Management https://www.academia.edu/30541733/.

[30] S. Owusu Afriyie & K. Yusheng & L. Kaodui & E. Caesar & M. O. Akomeah (2018), Credit Risk Management System of Commercial Banks: An Analysis of the Process, European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, Vol.6, No.6, Page 1-11.

[31] M. Woods & K. Dowd (2008), Financial Risk Management for Management Accountants, Published by The Society of Management Accountants of Canada, the American Institute of Certified Public Accountants and The Chartered Institute of Management Accountants.

[32] V. S. Solanki (2012) , Risks in E-Banking and Their Management , International Journal of Marketing Financial Services & Management Research, No 1, Page 164 –178.

[33] N. Abdul Kader (2015), Islamic Banking and Risk Management: Issues and Challenges, https://kmcportal.inceif.org/custom/web/content.

[34] Asia, Al-Iraqi, and Al-Hajj, Lakhdar (2017), Risk Management in Islamic Banks - A Theoretical Approach, Journal of Industrial Economics, Volume 3, Number 12, pp. 266-281.

[35] R. N. S. AL- Adwan (2014), Risk Management in Islamic Banking, International Review of Management Business Research, Vol. 3, Page 1855 – 1861.

[36] Al-Douri, Omar Ali Kamel, and Al-Anbaki, Anmar Majid (2020), multiple stress tests and their effectiveness in managing banking risks, Al-Riyadah Journal for Business and Finance, Vol. 1, No. 1, pp. 35-49.

[37] Daoud, Samir Siham, and Mujbil, Russell Omar (2021), Banking security and its role in increasing bank credit in Iraq for the period 2012-2018, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 17, Number 54, pp. 160-177.

[38] A. Elia (2021), Commentary on Islamic Banking (bursagi.com).

[39] Abdel Aziz, Nawal (2020), The Nature of Banking Services in Islamic Banks - e3arabi – earab.